دولتي الاردن وفلسطين.

«٣ ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الامم المتحدة.

«٤ ـ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

«٥ ـ وعلى هذا الاساس، تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك (وفد اردني ـ فلسطيني مشترك)» (**الرأي** ، عمان، ٢٣/٢/١٩٨٥).

وعلى اثر اعلان الاتفاق رسمياً، صرح عرفات بأن الاتفاق ليس سرياً، ولكن كان هنالك تفاهم حول عدم اعلانه الآن. وقال: «فوجئنا بنشره من قبل وزير الاعلام الاردني الجديد. وانا لا أرى، اطلاقاً، غضاضة في نشره. ولكن ما آلمنا انه نشر دون اشارة الى ان هناك بعض التوضيحات التي طلب الجانب الفلسطيني ادخالها الى نص الاتفاق» (**اليوم السابع** ، باريس، ٣/٥/١٩٨٥).

الى ذلك، أعلن الجانب الفلسطيني نص الاتفاق، مع التوضيحات التي تم ارسالها الى الملك حسين، وجاء على النحو التالي:

«انطلاقاً من روح قرارات قمة فاس، المتفق عليها عربياً، وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتمشياً مع الشرعية الدولية، وانطلاقاً من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الاردني والفلسطيني، اتفقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير، معاً، نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الاوسط ولانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وفق الاسس والمبادىء التالية:

«١ ـ الارض مقابل السلام: كما ورد في قرارات الامم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الامن.

«٢ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتمكن الاردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن اطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي انشاؤه بين دولتي الاردن وفلسطين.

«٣ ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الامم المتحدة.

«٤ ـ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

«٥ ـ وعلى هذا الاساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك.

«التعديل الاخير الذي تم الاتفاق عليه يوم ٤/٣/١٩٨٥

«البند الثاني: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية متحدة كونفدرالياً مع المملكة الاردنية الهاشمية.

«البند الخامس: وعلى هذا الاساس تجرى مفاوضات السلام في اطار مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وتشارك في هذا المؤتمر الاطراف العربية المعنية ويكون من بينها وفد اردني ـ فلسطيني مشترك يضم، بالتساوي، ممثلين عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية» (**شؤون فلسطينية** ، العدد ١٤٨ ـ ١٤٩، تموز/آب ـ يوليو/أغسطس ١٩٨٥، ص ١٠٩).

وعلى صعيد آخر، لاقى الاتفاق معارضة شديدة من المنظمات الفلسطينية في دمشق، وكذلك من الحكومتين السورية والاسرائيلية. وقد رأت الفصائل الفلسطينية «المعارضة» في دمشق، ان «اتفاق عمان» هو خسارة فلسطينية. ويُمكن ايجاز وجهة نظر «المعارضة» بنقطتين إفتراضيتين، هما: ان الاردن هو الرابح من أي اتفاق؛ وأنه لا فائدة من الاتفاق مع المملكة الاردنية الهاشمية، وذلك لانها ستحاول تجييره لخدمة مصالحها الداخلية والخارجية، وعلى حساب مصالح الشعب الفلسطينية. لذا، فقد اعتبرت تلك الفصائل «اتفاق عمان» انحرافاً سياسياً. وجاءت اولى ردود الفعل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فوصف امينها العام، د. جورج حبش،